

## المؤتمر العالمي للمرأة لعام 2015

تعزيز حقوقنا والسلامة والمشاركة في اتخاذ القرار

### قرار المؤتمر

أشار مؤتمر المرأة العالمي الذي نظمه الإتحاد الدولي للصناعات إلى الاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه في المؤتمر التأسيسي للإتحاد لعام 2012 ، إلى تعهد الإتحاد الدولي لنقابات عمال الصناعات بتحسين تمثيل المرأة داخل اللجان. وحاليا يتكون ثلث اللجنة التنفيذية التابعة للإتحاد من النساء ويصل عددهن إلى 20 عضوا من أصل 60 عضوا. وتمت الموافقة على اقتراح لزيادة حصص المشاركة وتمثيل المرأة في قيادات الإتحاد إلى 40 في المائة في المؤتمرات الإقليمية في أمريكا اللاتينية وآسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي وقعت في عام 2014.

ويدعم المؤتمر زيادة تمثيل المرأة في قيادات الإتحاد إلى 40 في المائة وهو جزء لا يتجزأ من النظام التأسيسي للإتحاد والهدف منه هو التمثيل المتساوي للمرأة في جميع الكيانات التي تصنع القرارات والتي منها على سبيل المثال مؤتمر الإتحاد (الكونجرس) واللجنة التنفيذية واللجنة المالية ومراجعي الحسابات الداخلية و الأعضاء المنتخبة منها على سبيل المثال (الرئيس ونائب الرئيس والأمين العام ونوابه) والمناصب الأخرى الريادية. والمسألة هنا ليست مجرد أرقام ولكن تغيير في البنية. وإذا كان هناك تغيير في بنية الحركة النقابية، فمن ثم تحتاج المرأة إلى التشجيع على الانخراط داخل النقابات، وهذا سيكون أكثر احتمالا إذا جسدت البنية عدد الأعضاء التي يجب أن تجذبها إليها. وتحتاج المرأة إلى الشعور أنه من خلال مشاركتها الإيجابية يمكن أن تحدث تغييرا.

ويفوض المؤتمر لجنة المرأة لتحديد استراتيجيات لكي يتم تنفيذها حتى انعقاد مؤتمر الإتحاد (الكونجرس) في عام 2016 في البرازيل، وذلك بهدف زيادة تمثيل المرأة في قيادات الإتحاد حتى تتمكن المرأة من القيام بالدور القيادي المناط لها على مستوي عالي من الجودة في جميع مجالات إدارة الإتحاد من أول المستويات القيادية وذلك عن طريق تحقيق مبدأ التمثيل المتكافئ لها. والإتحاد بحاجة إلى تطوير ثقافة المساواة بين الرجل والمرأة في النقابات من خلال دمج دور المرأة في العملية الديمقراطية وخاصة في عملية صنع القرار.

لذا يدعو مؤتمر المرأة اللجنة التنفيذية والفريق العامل الخاص بالنظام التأسيسي لسبر غور كل الإمكانيات بغية تحقيق زيادة تمثيل المرأة في قيادات الإتحاد إلى 40 في المائة وعلاوة على ذلك سيواصل الإتحاد الدولي للصناعات تنظيم الحملات وغيرها من الإجراءات للدفاع عن حقوق المرأة ومكافحة العنف ضدها وضمان حقها في الأمومة. وبالإضافة إلى حصص المشاركة سيدعم الإتحاد بناء خطة عمل مدعومة بالموارد اللازمة بغية تنفيذ برنامج لبناء القدرات السياسية للمرأة في جميع القارات بحيث يتسنى للمرأة أن تؤدي دورا سياسيا بشكل فعال في جميع عمليات التمثيل و في مجالات التفاوض. ويجب ان تؤخذ سياسات المساواة بين الجنسين في الاعتبار وليس كشكل ثانوي وأن تتبناها النقابات العمالية. وليس من المهم للمرأة أن تكون عضوا فحسب بل تكون أيضا في المناصب الريادية داخل المنظمة. وفي نهاية المطاف يجب أن يكون هذا الأمر حقيقة وليس مجرد تطلعات.

ويؤيد هذا المؤتمر إنشاء فرقة عمل على وجه السرعة تعكس مختلف القطاعات والمناطق. وستقوم فرقة العمل هذه على وضع مقترحات محددة لتنفيذ التدابير الواردة في هذا القرار كي يتسنى لكل من الفريق العامل في النظام التأسيسي للإتحاد واللجنة التنفيذية من بحثها. وسيتم النظر في الاقتراح الأولي في ديسمبر/ كانون الأول عام 2015، وتطويره ومناقشته على مدى فترة فريق العمل الخاص بالنظام التأسيسي.